

ان الفصل كلي خارج لا يكون مقولا في جواب ما هو
 ويكون ميمر للشيء في الجملة فلو فرضنا ماهية تتركب
 من امرين متساويين او امور متساوية كما هي
 الجنس العلوي والفصل الاخر كان كل منهما مفضلا لها
 لان ميمر بالمماهية ميمر جوهريا واعلم ان قدماء
 المنطقيين زعموا ان كل ماهية لها فصل وجان يكون
 لها جنس حتى ان الشيء يتجه من في الشق **الفصل**
 بان كل مقول على الشيء في جواب اي شيء فهو
 في جوهره من جنس واحد يساعد البرهان
 على ذلك **ثب** المصنف على ضعفه بالكتاب
 في الوجود اولها وبها يبراهنا الاحتمال **ثانيا**
 والفصل المميز للنوع عن شريكه في الجنس قريب
اقول الفصل اما ميمر عن المشاركة الجنسية
 او عن المساركة الوجودية فان كان ميمرا
 عن المشاركة الجنسية فهو اعلم قريب او بعيدا

فالكلية جنس يشتمل ساير الكليات وتقول لنا يحمل
 على الشيء في جواب اي شيء وهو يخرج النوع هو
 الجنس والعرض العام لان النوع والجنس يقالان
 في جواب ما هو ولا يقالان في جواب اي شيء هو
 والعرض العام لا يقال في جواب اصلا وتقول لنا
 في جوهره يخرج الخاصة لانها لو كانت مميزة للشيء
 ولكن لا في جوهره وذاتة فان السائل باي شيء
 هو ان طلب ميمر للشيء عن جميع الاغيار فلا يكون
 مثل الحساس فصل الانسان لانه لا يعبره عن جميع
 الاغيار وان طلب الميمر في الجملة سواء عن جميع الاغيار
 او عن بعضها فالجنس ميمر للشيء عن بعضها **الفصل**
 ان يكون في صالح الجواب فلا يخرج عن الحد فتقول
 لا تكفي في جواب اي شيء هو بالتميز في الجملة بل لابد
 معه ان يكون تمام المشترك بين الشيء ونوع
 آخر فالجنس خارج عن التعريف وما كان محصيا

ان الفصل